

Distr.: Limited
14 July 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧

١٢-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

موجز

تعرض هذه الوثيقة الحصيلة المالية وغير المالية التي حققتها شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه في اليونيسيف، بالتعاون مع لجائها الوطنية ومكاتبها القطرية التي جمعت موارد من القطاع الخاص وحققت نتائج لصالح الأطفال للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وحقق مجموع الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص لهذه السنة الهدف المتوخى في خطة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠١٦، المتمثل في جمع ١,٣٣ بليون دولار، منها مبلغ ٦٢٣ مليون دولار للموارد العادية ومبلغ ٧٠٩ مليون دولار للموارد الأخرى. ويمثل مبلغ ٦٢٣ مليون دولار المخصص للموارد العادية أعلى مبلغ على الإطلاق فيما يخص إيرادات الموارد العادية المتأتية في أي سنة من السنوات، وهي تفوق إيرادات السنة السابقة بنحو ٩٥ مليون دولار. وهذا ناتج أساساً عن الجهود المتضافرة التي تركز على الإبقاء على فرادى الجهات المانحة لليونيسيف وزيادة عددها؛ وفي عام ٢٠٠٦، قدم ٧,٧ ملايين شخص تبرعات لليونيسيف، على أن ٤,٥ ملايين شخص منهم من المانحين المنتظمين. وقد تحقق هذا النمو على الرغم من الآثار السلبية للتقلبات غير المواتية في أسعار الصرف خلال السنة، وهي الآثار التي حجبت النمو الحقيقي في الإيرادات التي تدرها اللجان الوطنية والمكاتب القطرية.

وواصلت الشعبة العمل مع اللجان الوطنية والمكاتب القطرية في عام ٢٠١٦ من أجل دعم المشاركة المتكاملة مع القطاعين العام والخاص للنهوض بحقوق الطفل، مع الاستفادة من النتائج المحققة

* E/ICEF/2017/14



الرجاء إعادة استعمال الورق

040817 270717 17-12153 (A)



لصالح الأطفال من خلال الإجراءات التي تتخذها الحكومات ومؤسسات الأعمال. وشملت النتائج تغييرات إيجابية في السياسات الحكومية واللوائح الخاصة بقطاع الأعمال فيما يتعلق بحقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار اتباع نهج على نطاق القطاع، شمل التعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفير نُظم المعلومات ونقل البيانات من أجل اتخاذ مبادرات من قبيل برامج تسجيل المواليد، وتتبع الأوبئة وناقلات الأمراض؛ والبحث لأغراض التعبئة الاجتماعية.

وأجرت الشعبة تحليلاً لحالة عمل اليونيسيف مع القطاع الخاص في عام ٢٠١٦. وتبيّن من التحليل أنه في ظل الاستثمارات الكافية والمعرفة بأحوال السوق والتنمية، هناك إمكانية لتعزيز نمو الإيرادات، ولا سيما الموارد غير المقيّدة. واستُخدمت نتائج التحليل في صياغة الاستراتيجيات الرئيسية الموضوعية من أجل تحقيق أهداف طموحة إلى جانب القطاع الخاص دعماً للخطة الاستراتيجية المقبلة لليونيسيف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

ويُطلب إلى المجلس التنفيذي اعتماد مشاريع القرارات المتعلقة بالزيادة في ميزانية جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠١٧، وهي المشاريع التي ترد في الفرع الثاني من هذه الوثيقة.

أولا - لحة عامة عن حصيلة عام ٢٠١٦

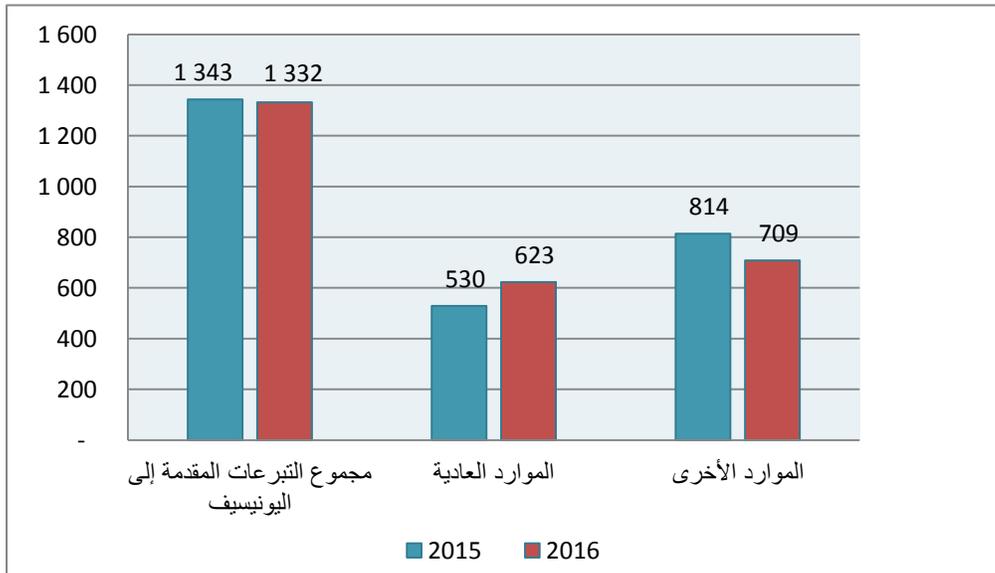
١ - تهدف شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (الشعبة) إلى تحقيق نتائج لصالح الأطفال بتنفيذ أقصى قدر من أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص وأنشطة الدعوة التي تضطلع بها اليونيسيف في جميع أنحاء العالم. ولإنجاز هذه المهمة، تقوم الشعبة بتنسيق أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه غير المتعلقة بجمع الأموال مع ٣٤ من اللجان الوطنية و ٢١ من المكاتب القطرية التابعة لليونيسيف التي تضطلع بأنشطة منظّمة في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تدير الشعبة علاقات استراتيجية مع اللجان الوطنية بالإناابة عن اليونيسيف وتقوم بتنفيذ استراتيجيات في مجالات مناصرة حقوق الطفل والاتصال ووضع العلامات التجارية في بلدان اللجان الوطنية بواسطة طائفة من الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع وسائل الإعلام والشركات والمجتمع المدني والشباب.

٢ - وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع الإيرادات من جمع الأموال من القطاع الخاص في ٣٤ لجنة وطنية و ٥٣ مكتبا قطريا ما مقداره ١,٣٣ بليون دولار (على أن ٢١ مكتبا قطريا لديها أنشطة منظّمة و ٣٢ مكتبا قطريا ليس لديها أنشطة منظّمة). ومن أصل مبلغ ١,٣٣ بليون دولار الذي جُمع في عام ٢٠١٦، مثلت المساهمات في الموارد العادية مبلغ ٦٢٣ مليون دولار، وهو أعلى مبلغ جُمع سنويا على الإطلاق من القطاع الخاص، في حين ورد مبلغ ٧٠٩ ملايين دولار في شكل مساهمات في الموارد الأخرى، وكان مبلغ ٥٥٠ مليون دولار منه يشكل الموارد الأخرى (العادية)، بينما كان مبلغ ١٥٩ مليون دولار من أصل ذلك المبلغ يشكل الموارد الأخرى (المخصصة للطوارئ).

شكل بياني

مجموع التبرعات المقدمة إلى اليونيسيف للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٣ - وبعد خصم مصروفات الشعبة، بما في ذلك تكاليف الترخيص الممولة من الموارد العادية (١٢٣,١ مليون دولار)، وكذلك مصروفات جمع الأموال من القطاع الخاص في المكاتب القطرية (٢٨ مليون دولار) وتكاليف مشاركة القطاع الخاص الممولة من الموارد الأخرى (٠,٧ مليون دولار)، وبعد مراعاة تسويات من قبيل اضمحلال القيمة وتقلبات العملات الأجنبية، بلغ صافي الفائض الآتي من القطاع الخاص ١,١٨ بليون دولار. ويقل هذا المبلغ بنسبة ٧ في المائة عن الميزانية المعتمدة البالغة ١,٢٦ بليون دولار^(١).

٤ - ويعزى انخفاض صافي الفائض الآتي من القطاع الخاص إلى انخفاض المساهمات في الموارد الأخرى بنسبة ٧ في المائة، وهو ما يعزى أساساً إلى تأخير في استلام الإيرادات من المؤسسات، التي سيتم تحيلها إلى عام ٢٠١٧. وقد تم تحديد هذه الفروق في مخصصات الموارد الأخرى في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بسبب الرصد المالي المنهجي الذي أتاح تنقيح التوقعات.

٥ - ونظراً لانخفاض الموارد الأخرى المذكور أعلاه، يقل مجموع المساهمات البالغة ١,٣٣ بليون دولار في عام ٢٠١٦ بمقدار ١١ مليون دولار، أي بنسبة ١ في المائة، عن مساهمات عام ٢٠١٥ البالغة ١,٣٤ بليون دولار. وفي الوقت نفسه، فإن نموذج الأعمال الأساسي لمتابعة الموارد العادية من خلال المنح الفردية لم يتغير، حيث شهد عام ٢٠١٦ أفضل أداء في أي سنة من السنوات، في ظل زيادة الموارد العادية بما يناهز ٩٥ مليون دولار، أي بنسبة ١٨ في المائة، من ٥٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٦٢٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

الجدول ١

موجز حصيلة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠١٦

مجموع الموارد العادية المتأتية من جمع الأموال	المصروفات الأخرى المتعلقة بجمع الأموال	الموارد الأخرى المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص	الموارد الأخرى المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص	الموارد الأخرى المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص	مجموع الموارد العادية المتأتية من جمع الأموال			
٦١٨,٢	٥	١٥٣,٤	٥٥٥,٥	٦٢٣,٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٠,٠٠٠	(٠,٢)	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	(٠,٢)	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	(٢٨,٦)	٠,٠٠٠	(١٠٥,٩)	(١٠٥,٩)	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	(١٣,٨)	(١٣,٨)	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	(٣,٢)	(٣,٢)	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	(٠,٣)	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	(١,٩)	(١,٩)	(٠,٣)	٠,٠٠٠	(١,٩)	(٢,١)

(١) بلغ الهدف المتوقع في الخطة الشاملة لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ما مقداره ١ ٣٣٦ مليون دولار، وهو الهدف الذي حُدِّد في عام ٢٠١٣، عند صياغة الخطة. وبلغ المبلغ المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٦، الذي حُدِّد في أيار/مايو ٢٠١٥، ما مقداره ١ ٤٣٦ مليون دولار، نتيجة للتوقعات المنقحة من جانب اللجان الوطنية والمكاتب القطرية. ولولا تقلبات أسعار الصرف وتوقيت بعض المدفوعات من منح الموارد الأخرى، لتم استيفاء الهدف المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٦ أيضاً.

مجموع الموارد العادية	المصرفات الأخرى	الموارد الأخرى	الموارد الأخرى	مجموع الموارد
المتأتية من جمع الأموال				
إيرادات/ الأموال من مجموع الموارد	الأموال من مجموع الموارد	الأموال من مجموع الموارد	الأموال من مجموع الموارد	الأموال من مجموع الموارد
من القطاع الخاص				
مصرفات القطاع الخاص				
التراخيص	التراخيص	التراخيص	التراخيص	التراخيص
موجز نتائج الشعبة (بملايين دولارات)				
الولايات المتحدة)				
٤,٦	٠,٠٠٠	٤,٦	٠,١	٤,٧
٦٢٢,٥	٥	(١٢٣)	٥٠٤	١١٨٣
صافي الفائض لدى الشعبة				
٤,٦	٠,٠٠٠	٤,٦	٠,١	٤,٧
٦٢٢,٥	٥	(١٢٣)	٥٠٤	١١٨٣

٦ - وتشمل البنود غير التشغيلية اضمحلال القيمة (٢,١ مليون دولار) ومكاسب صرف العملات الأجنبية (٤,٧ ملايين دولار) التي لم تكن مدرجة في الميزانية. وقد جرى النظر في بعض المبالغ المستحقة القبض من أجل اضمحلال القيمة في نهاية عام ٢٠١٦ وفقا للمبادئ المحاسبية التي تتوخى الحيطة. وكان اضمحلال المبلغ يعزى إلى الاختلافات في نوع الأموال المحولة إلى اليونيسيف في مقابل نوع المبالغ المستحقة القبض. ونشأت مكاسب الصرف عن تسوية مستحقات اللجنة الوطنية لعام ٢٠١٥ خلال عام ٢٠١٦ بأسعار صرف أكثر مواتاة من المعدلات السائدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الجدول ٢

الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص والمصرفات لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبالغ الفعلية	ميزانية	المبالغ الفعلية	المبالغ الفعلية
عام ٢٠١٦	عام ٢٠١٦	عام ٢٠١٦	عام ٢٠١٥
٦٢٣,٢	٦٢٦	٥٢٩,٥	
٧٠٨,٩	٨١٠,٠	٨١٣,٧	
١٣٣٢,١	١٤٣٦,٠	١٣٤٣,٢	
مجموع المصرفات من الموارد العادية (بما في ذلك مصرفات مبيعات اللجان الوطنية)		١٢٣,١	١١٥,٥
المصرفات من الموارد الأخرى - تكاليف اضطلاع المكاتب القطرية بجمع الأموال مباشرة		٢٧,٩	٠,٠
المصرفات من الموارد الأخرى - مشاركة القطاع الخاص		٠,٧	٠,٠
البنود غير التشغيلية			
اضمحلال القيمة		٢,١	٠,٠
(مكاسب)/خسائر صرف العملات الأجنبية		٤,٧-	٠,٠
صافي الفائض الآتي من القطاع الخاص		١١٨٢,٩	١٢٢٧,٧

٧ - وفي عام ٢٠١٦، ظلت أسعار الصرف تؤثر سلبا على الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص، كما حجبت الزيادة الحقيقية في الإيرادات التي تدرها اللجان الوطنية والمكاتب القطرية. وأثرت أسعار الصرف هذه تأثيرا سلبيا على إيرادات عام ٢٠١٦ بما يناهز ١١٩ مليون دولار بالمقارنة مع المبالغ المتوقعة. ولو ظلت أسعار الصرف ثابتة مقارنة بأسعار الصرف لشهر أيار/مايو ٢٠١٥ المستخدمة في

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ البالغ قدرها ١,٤٤ بليون دولار، فإن الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص كانت ستبلغ ١,٤٥ بليون دولار في عام ٢٠١٦.

٨ - وأجرت الشعبة تحليلاً لحالة عمل اليونيسيف مع القطاع الخاص في عام ٢٠١٦. وتبيّن من التحليل أنه في ظل الاستثمارات الكافية والمعرفة بأحوال السوق وتنمية السوق، هناك إمكانية كبيرة لتعزيز نمو الإيرادات، ولا سيما الموارد غير المقيدة. وعقب تحليل الحالة، نسقت الشعبة الجهود المتضافرة المبذولة في اليونيسيف ككل لتحديد الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق أهداف طموحة دعماً للخطة الاستراتيجية المقبلة لليونيسيف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وللقيام بذلك، ستكون اليونيسيف بحاجة إلى تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر والملكية المشتركة للأهداف على مستوى أسرة اليونيسيف ككل، وإلى أن تصبح قادرة على الابتكار حقاً في العالم الرقمي، وأن تربط الأهداف الطموحة بالاستثمارات البشرية والمالية اللازمة.

مساهمات جمع الأموال من القطاع الخاص - الموارد العادية والموارد الأخرى

٩ - لا تزال استراتيجية الإبقاء على تركيز قوي على الموارد العادية المتزايدة من خلال الاستثمار والدعم المقدم لتبرعات الأفراد تتسم بالنجاح. وكما ذكر أعلاه، زادت الموارد العادية بحوالي ٩٥ مليون دولار من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. ويتمثل أكبر مصدر للإيرادات المتأتية من القطاع الخاص والموارد العادية وأكثرها موثوقية في التعهدات بالتبرع - أي التبرعات الشهرية المنتظمة المقدمة من فرادى المانحين. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم فرادى المانحين تبرعات عرضية، وكثيراً ما يكون ذلك استجابة لحالات الطوارئ المباغتة. وفي عام ٢٠١٦، تم استقدام مليون مانح متعهد بالتبرع، ليصل مجموع عدد المانحين المنتظمين إلى ٤,٥ ملايين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبلغ إجمالي الإيرادات المتأتية من المانحين المتعهدين بالتبرع ٦٥٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق. وقد مثّل ذلك زيادة بنسبة ٥ في المائة عن السنة السابقة، وهو إنجاز رائع بالنظر إلى الآثار الضارة لأسعار الصرف غير المواتية وبطء نمو الاقتصادات في أنحاء العالم. وبذلك، لا تزال التعهدات بالتبرع من أولويات الشعبة واللجان الوطنية والمكاتب القطرية التي لديها برنامج منظم لجمع الأموال من القطاع الخاص. ومن عوامل النجاح البالغة الأهمية أيضاً استخدام الصناديق الاستثمارية التابعة للشعبة، وقيام اللجان الوطنية والمكاتب القطرية بإعادة استثمار الإيرادات المحققة على الصعيد الوطني. وتستخدم الصناديق الاستثمارية لغرض تسريع وتيرة نمو الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص، لا سيما نمو إيرادات الموارد العادية لصالح الأطفال المتأتية من منح الأفراد المتعهدين بالتبرع ومنح التبرعات. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح النطاق العالمي لليونيسيف مزية فريدة كذلك للمنظمة؛ ويتبادل جامعو التبرعات المعلومات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بتقنيات إشراك المانحين والإبقاء على الدعم.

١٠ - وكما ذكر آنفاً، كانت إيرادات الموارد الأخرى البالغة ٧٠٩ ملايين دولار تقل بمقدار ١٠١ مليون دولار (أي بنسبة ١٢ في المائة) عن ميزانية عام ٢٠١٦ البالغة ٨١٠ ملايين دولار، وبمقدار ١٢ مليون دولار (أي بنسبة ٢ في المائة) عن الميزانية المنقحة البالغة ٧٢١ مليون دولار. ويعزى انخفاض الأداء فيما يخص الموارد الأخرى إلى حد بعيد إلى إعادة جدولة تحويلات الموارد الأخرى العادية من جانب المؤسسات، وهو ما قابلته جزئياً زيادة الإيرادات المتأتية من الموارد الأخرى المرصودة للطوارئ عما هو مدرج في الميزانية. وترد أدناه القنوات التي تدتّر من خلالها إيرادات الموارد الأخرى.

١١ - وفي عام ٢٠١٦، بلغت المساهمات المقدمة من الشركات ١٤٨ مليون دولار في شكل إيرادات إجمالية. ووردت تبرعات من ٣٥ ٠٠٠ شركة تتراوح في الحجم بين المؤسسات التجارية ذات الملكية الفردية والشركات الدولية الكبرى. وأدت تقلبات أسعار الصرف إلى تقويض قيمة تبرعات بعض الشركات بدولارات الولايات المتحدة. وبتزايد التكامل بين جمع الأموال من الشركات وجمع التبرعات الفردية. كما أن العملاء والموظفين منخرطون في العلاقة مع اليونيسيف، وقد أسهموا في زيادة عدد المانحين المتعهدين بالتبرع. وفي عام ٢٠١٦، تم اكتساب ما مجموعه ٤٠ ٠٠٠ من فرادى المانحين الجدد المتعهدين بالتبرع عن طريق العلاقات القائمة مع الشركات الشريكة. ويتيح هذا النموذج فرصاً لتنمية إيرادات الموارد العادية لليونيسيف، وتعمل الشبكة على تحقيق الاستفادة المثلى من هذه الفرص بغية زيادة الإيرادات المرنة لعام ٢٠١٧ وللأعوام التي تليه.

١٢ - وفي عام ٢٠١٦، ظلت الشراكات والجهود التعاونية مع قطاع الشركات تؤدي دوراً حاسماً في قدرة اليونيسيف على تحقيق نتائج لصالح الأطفال. وتعمل اليونيسيف على تسخير قوة مؤسسات الأعمال ومدى تأثيرها ونفوذها لصالح الأطفال عن طريق التعاون مع الشركات الشريكة بشأن مسؤوليتها عن احترام حقوق الطفل والالتزام بدعمها. وتتعاون اليونيسيف عن كثب مع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل معالجة أثر السياسات المتبعة في مؤسسات الأعمال وعملياتها على الأطفال، وذلك في إطار أنشطة الدعوة الرائدة التي تضطلع بها مع قطاع الأعمال ومن خلاله بشأن حقوق الطفل.

١٣ - ومن أهم الجهات التي أقيمت معها علاقات في عام ٢٠١٦ شركة أماديوس (Amadeus)، ومؤسسة كاريتي الخيرية (Cartier Charitable Foundation)، وبرنامج نقود للخير (Change for Good®)، ونادي برشلونة لكرة القدم (FC Barcelona)، ومؤسسة إيتش أند إم (H&M Foundation)، ومؤسسة لا كايكسا (La Caixa Foundation)، ومؤسسة ليغو (LEGO Foundation) ومجموعة ليغو (LEGO Group)، وشركة لوي فويتون (Louis Vuitton)، وشركة يونيليفر (Unilever). وفي عام ٢٠١٦، احتفلت اليونيسيف بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء برنامج "نقود للخير"، الذي يعد من أشهر الشراكات التي تقيمها اليونيسيف وأطولها أمداً. وبالإضافة إلى ذلك، احتفلت مؤسسة FC Barcelona ونادي برشلونة لكرة القدم واليونيسيف بالذكرى السنوية العاشرة لشراكتها وجددت التزامها ليمتد حتى عام ٢٠٢٠.

١٤ - وبلغت المساهمات المالية من المانحين الرئيسيين ٤٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وهي تشمل هبة لأول مرة قدرها ٦,٦ ملايين دولار من أسرة في فنلندا لدعم عمل اليونيسيف في حالات الطوارئ وحماية الطفل؛ ومبلغ ٣ ملايين دولار من أحد المانحين في أيرلندا لدعم الفئات الضعيفة من الفتيات في بيرو؛ والتزاماً جديداً من أسرة في ألمانيا بتقديم هبة قدرها ٦,٦ ملايين دولار لمبادرة "لنتعلم جميعاً" ("Let Us Learn"). وقد تم تأمين تعهدات أخرى بالتبرع لعدة سنوات بمبلغ مليون دولار أو أكثر في بلدان منها السويد وكندا وهولندا.

١٥ - وجرى الاضطلاع بأعمال مهمة في عام ٢٠١٦ في مجال تطوير إجراءات واستراتيجية جديدة للأعمال التجارية من أجل نمو الجهات المانحة الرئيسية. واستُرشد بمقابلات مكثفة أجريت مع هيئات خيرية في إطار دراسة جدوى متعددة الأقطار عند بلورة مفهوم إنشاء منبر للاعتراف والمشاركة على الصعيد العالمي، على أن يبدأ العمل به في أواخر عام ٢٠١٧.

١٦ - وبلغت الإيرادات المتأتية من المؤسسات ٢٥٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وشملت أوجه النجاح الكبيرة التي أحرزت في عام ٢٠١٦ فيما يتصل بالعلاقة القائمة مع المؤسسات، في جملة أمور أخرى، المناقشات الاستراتيجية المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ للتعامل مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس؛ وتجديد اتفاق الشراكة مع منظمة الروتاري الدولية؛ والتمويل الأول الوارد من أجل إقامة شراكة مع مؤسسات الوليد الخيرية للقضاء على الحصبة؛ والتمويل الأول الوارد من شراكة "Power of Nutrition" لفائدة ليبيريا؛ واختيار اليونيسيف كمستفيد من خلال مؤسسة IKEA (IKEA Foundation)، وحملة IKEA Good Cause؛ وأنشطة الدعوة المشتركة القوية مع شركاء من قبيل مؤسسة كونراد ن. هيلتون (Conrad N. Hilton Foundation) لدعم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي.

الإيرادات المتأتية من ترخيص البطاقات والمنتجات

١٧ - في عام ٢٠١٦، بلغت إيرادات الترخيص ٥ ملايين دولار. ومن أصل إيرادات الترخيص البالغة ٥ ملايين دولار، تم تحصيل مبلغ ٤,٨ ملايين دولار على مستوى اللجنة الوطنية ومبلغ ٠,٢ مليون دولار على مستوى المكاتب القطرية. وقد كان من بين الشركاء في مجال التراخيص في عام ٢٠١٦ شركة Belarto، وشركة Groupe Editor، وشركة Hallmark، وشركة LINE Plus Corporation، وشركة Pictura، التي تدعم اليونيسيف بتقديم أموال مرنة غير مقيدة من أجل الوصول إلى الفئات الضعيفة من الأطفال من خلال برامج تسهم في رفاه الأطفال. وقد ساهم الشركاء في مجال التراخيص بشكل جماعي بأكثر من ٤١ مليون دولار لفائدة اليونيسيف عن طريق أنشطة جمع الأموال القائمة على المنتجات على مدى فترة الشراكات.

الجدول ٣

إيرادات التراخيص

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة/التقصان		المبالغ الفعلية				
الحصيلة الفعلية مقابل	عام ٢٠١٦ مقابل عام	الميزانية لعام ٢٠١٦	الميزانية لعام ٢٠١٦	الميزانية لعام ٢٠١٥	الميزانية لعام ٢٠١٦	الميزانية لعام ٢٠١٥
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥
بالمليون	بالمليون	بالمليون	بالمليون	بالمليون	بالمليون	بالمليون
٤٣,٥-	٣,٨-	٠	٥,٠	٨,٨	٠	٥,٠
٤٣,٥-	٣,٨-	٠	٥,٠	٨,٨	٠	٥,٠
إيرادات عام ٢٠١٦ المتأتية من التراخيص، والتراخيص والبطاقات والمنتجات لعام ٢٠١٥						
المجموع						

الجدول ٤

صافي الإيرادات المتأتية من التراخيص

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مقابل المبالغ الفعلية عام ٢٠١٦	٢٠١٥		٢٠١٦		مقابل المبالغ الفعلية عام ٢٠١٥	مقابل المبالغ الفعلية عام ٢٠١٦	مقابل المبالغ الفعلية عام ٢٠١٥	مقابل المبالغ الفعلية عام ٢٠١٦
	النسبة المئوية	المبلغ الفعلية	النسبة المئوية	المبلغ الفعلية				
٤٣,٥-	١٠٠	٨,٨	١٠٠	صفر	١٠٠	٥,٠	٢٠١٦ مقابل عام ٢٠١٥	
٨٢,٠-	١٣,٠	١,١	صفر	١,٤	١٣,٠	٠,٢	مطروحا منها مصروفات إصدار التراخيص لدى اللجان الوطنية	
٣٧,٧-	٨٧,٠	٧,٧	١,٤-	٩٥,٩	٤,٨		صافي الإيرادات	

١٨ - وازدادت نسبة صافي الإيرادات المتأتية من التراخيص من ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٩٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وتدل الزيادة في نسبة الإيرادات الصافية على أن نموذج الأعمال التجارية المتعلقة بتراخيص البطاقات والمنتجات هو أكثر فعالية من حيث التكلفة من النموذج المعمول به داخليا والذي أوقف العمل به في عام ٢٠١٤.

جمع الأموال من القطاع الخاص في البلدان المستفيدة من البرامج

١٩ - في عام ٢٠١٦، أسهم جمع الأموال من القطاع الخاص في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل عن طريق المكاتب القطرية لليونيسيف بمبلغ ١٨٢ مليون دولار في مقابل ١٩٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥، وهو ما شكل نقصانا في الإيرادات بمقدار ١٣ مليون دولار (أي بنسبة ٧ في المائة). ومن أصل مبلغ ١٨٢ مليون دولار، سوهم بمبلغ ٢٩ مليون دولار في الموارد العادية على الصعيد العالمي وبمبلغ ١٥٣ مليون دولار في الموارد الأخرى. وكانت الإيرادات من الموارد العادية تساوي الموارد المحصلة في عام ٢٠١٥، على الرغم من تقلبات أسعار الصرف غير المواتية في عام ٢٠١٦. وعلى غرار عام ٢٠١٥، ساهمت المكاتب القطرية لليونيسيف في الأرجنتين وماليزيا وتايلند بعدة ملايين من الدولارات في الموارد العادية على الصعيد العالمي، وساهمت البرازيل وأوروغواي بأكثر من مليون دولار كل على حدة. وساهم ١٩ مكتبا قطريا من بين المكاتب القطرية التي تضطلع بأنشطة منمّمة لجمع الأموال من القطاع الخاص، وعددها ٢١ مكتبا، في الموارد العادية على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٦، في مقابل ١٨ مكتبا في عام ٢٠١٥.

٢٠ - وبلغت إيرادات جمع الأموال من القطاع الخاص في المكاتب القطرية لليونيسيف ١٨٢ مليون دولار مقابل ١٩٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وقد حُصّل مبلغ ١٧٦ مليون دولار من إجمالي الإيرادات في المكاتب القطرية التي تضطلع بعمليات منمّمة لجمع الأموال من القطاع الخاص (٢٨ مليون دولار في الموارد العادية و ١٤٨ مليون دولار في الموارد الأخرى) مقابل ١٩٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥ (٣٠ مليون دولار في الموارد العادية و ١٦٢ مليون دولار في الموارد الأخرى). أما انخفاض الإيرادات بمقدار ١٥ مليون دولار (أي بنسبة ٨ في المائة)، فيعزى أساسا إلى تسجيل دفعتين من هبة كبيرة قدمتها إحدى المؤسسات في عام ٢٠١٥، بينما تم تلقي وتسجيل دفعة واحدة فقط في عام ٢٠١٦. وحُصّلت إيرادات قدرها ٨٠ مليون دولار في أمريكا اللاتينية مقابل ١٠٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥، ويعزى هذا الانخفاض إلى توقيت التبرع، كما ذكر أعلاه. وفي آسيا، جُمع مبلغ ٥٥ مليون

دولار في عام ٢٠١٦، وهو ما شكل انخفاضا بمقدار ٧ ملايين دولار (أي بنسبة ١١ في المائة) مقارنة بعام ٢٠١٥. ويعزى ذلك إلى فروق غير مواتية في تايلند حيث كانت الإيرادات تقل عن إيرادات عام ٢٠١٥ بمقدار ٢٠١٥ مليون دولار، وفي الهند حيث كانت الإيرادات تقل عن إيرادات عام ٢٠١٥ بمقدار ٤ ملايين دولار. وزاد إجمالي الإيرادات في منطقة الخليج، وهو يتألف إلى حد بعيد من الإيرادات المقدمة من المؤسسات، بمقدار ١١,٣ مليون دولار، حيث ارتفع من ٢١,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٣٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وفي منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة، بلغ إجمالي الإيرادات ٧,٨ ملايين دولار، وهو ما يتجاوز مبلغ ٦,١ ملايين دولار الذي جُمع في عام ٢٠١٥ بمقدار ١,٧ مليون دولار؛ بينما جُمع مبلغ مليون دولار في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وزادت الإيرادات المتأتية من المكاتب القطرية التي لا تضطلع بعمليات منظمة تنظيميا كاملا لجمع الأموال من القطاع الخاص بمبلغ ٢,٧ مليون دولار (أي بنسبة ٨٦ في المائة)، حيث ارتفعت من ٣,١ ملايين دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٥,٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٦.

٢١ - وكانت الاستراتيجيات التي اتبعتها المكاتب القطرية متمشية مع خطة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع تركيزها بصفة أساسية على التعهدات بالتبرع الشهري، على أن تكملها الشراكات مع الشركات، والعلاقات مع المؤسسات الرئيسية والجهات الخيرية الفردية (في منطقة الخليج بصفة أساسية)، ونداءات الطوارئ. وواصلت المكاتب القطرية الاستثمار في اكتساب مانحين جدد متعهدين بالتبرع، بينما ظل عدد هؤلاء المانحين في تزايد. وشهدت عشر أسواق نموا تتراوح نسبته بين ٢٣ في المائة و ١٥٢ في المائة في هذه المنطقة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان لدى المكاتب القطرية ١٤٦ ٥٠٠ من المانحين المتعهدين بالتبرع، وهو ما يمثل زيادة بمقدار يفوق ١٣٤ ٠٠٠ مانح مقارنة بالسنة السابقة. وعلى سبيل المثال، فإن ٦٠٠ ٢٥١ من المانحين المتعهدين بالتبرع في الأرجنتين يقدمون حاليا الدعم بانتظام لليونيسيف، بينما في البرازيل يقدم أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ من المانحين المتعهدين بالتبرع تبرعاتهم بانتظام إلى اليونيسيف. وزاد مجموع الإيرادات من التعهدات عن طريق المكاتب القطرية لليونيسيف من ٧٦ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٩٣,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

تكاليف فعالية التنمية

٢٢ - تتألف تكاليف فعالية التنمية من المصروفات المتصلة بوظيفة العلاقات مع اللجان الوطنية، وهي وظيفة مسؤولة عن إدارة العلاقة الاستراتيجية بين اليونيسيف ولجانها الوطنية. وكان الإنفاق الفعلي البالغ ٣,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٦ يقل بمقدار ٠,٧ مليون دولار (أي بنسبة ١٨ في المائة) عن الميزانية، وكان مساويا للتكاليف المتكبدة في عام ٢٠١٥. ويعزى نقص الإنفاق إلى تحقيق وفورات في التكاليف المتصلة بالوظائف (٤٠٠ ٠٠٠ دولار) والمصروفات التشغيلية (٢٨٧ ٠٠٠ دولار).

تكاليف الإدارة

٢٣ - تتألف التكاليف الإدارية من تكاليف مكتب مدير الشعبة، وتكاليف وظيفة التخطيط الاستراتيجي (مكتب المدير)، وقدرها ١,٦ مليون دولار؛ وتكاليف الشؤون المالية والعمليات وقدرها ١٢,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع تكاليف هذه الفئة ١٣,٨ مليون دولار مقارنة بالتكاليف المدرجة في الميزانية وقدرها ١٦,٩ مليون دولار، وهو ما يعكس مبلغا غير مستخدم قدره ٣,١ ملايين دولار

(١٨ في المائة) ويقل عن مصروفات عام ٢٠١٥ بمقدار ١٤,٣ مليون دولار. وكانت تكاليف الشؤون المالية والعمليات البالغة ١٢,٣ مليون دولار تقل بمقدار ٣,٣ ملايين دولار عن الميزانية المعتمدة (٢١ في المائة)، وكانت دون التكاليف الفعلية لعام ٢٠١٥. ويعزى انخفاض استخدام الميزانية في الشؤون المالية والعمليات إلى انخفاض التكاليف المتصلة بالوظائف بمقدار ٢,٥ مليون دولار بسبب الشواغر التي لم تُشغل والنفقات الأخرى المتصلة بالوظائف التي تديرها اليونيسيف مركزياً، وكذلك الوفورات التي حققت في مصروفات التشغيل وقدرها ٦٠٠ ٠٠٠ دولار.

تكاليف الأغراض الخاصة

٢٤ - تتألف تكاليف الأغراض الخاصة مما يلي: تكاليف جمع الأموال (٢٢,٨ مليون دولار)، ودعم المكاتب القطرية (٤,٣ ملايين دولار)، وتكاليف اضطلاع المكاتب القطرية بجمع الأموال مباشرة (٢٩,٢ مليون دولار)، والتسويق والاتصال (٧,٤ ملايين دولار)، والمشتریات (٠,٨ مليون دولار)، ومشاركة القطاع الخاص (٥,٧ ملايين دولار، منها ٥ ملايين دولار من الموارد العادية و ٠,٧ مليون دولار من الموارد الأخرى)، والصناديق الاستثمارية (٦٤,٣ مليون دولار). وأدجت للمرة الأولى مصروفات جمع الأموال من القطاع الخاص الذي تضطلع به المكاتب القطرية في مجمل نفقات الشعبة. ومن مجموع التكاليف البالغة ٢٩,٢ مليون دولار المترتبة على اضطلاع المكاتب القطرية بجمع الأموال مباشرة، تم تمويل ٢٧,٩ مليون دولار من الموارد الأخرى للأغراض الخاصة، وتمويل الرصيد البالغ ١,٣ مليون دولار من الموارد العادية للأغراض الخاصة.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٦، بلغت تكاليف الأغراض الخاصة في مجموعها ١٣٤,٥ مليون دولار، بما يبين حدوث فرق موجب قدره ١٤,٥ مليون دولار (٩,٧ في المائة) مقارنة بالميزانية البالغة ١٤٩ مليون دولار، وزيادة قدرها ٣٨ مليون دولار (٣٩ في المائة) على التكاليف المتكبدة في عام ٢٠١٥. وتعزى الزيادة في التكاليف مقارنة بعام ٢٠١٥ إلى القيام في عام ٢٠١٦ للمرة الأولى بإدماج تكاليف اضطلاع المكاتب القطرية بجمع الأموال مباشرة في مجمل تكاليف الشعبة. ومن إجمالي التكاليف الزائدة البالغة ٣٨ مليون دولار، كان هناك مبلغ ٢٩ مليون دولار يمثل تكاليف الأغراض الخاصة الممولة من الموارد الأخرى جرى تحمله بشكل مباشر من جهود جمع الأموال في المكاتب القطرية. أما المبلغ المتبقي من تكاليف الأغراض الخاصة للمكاتب القطرية وقيمتها ٩ ملايين دولار فيتعلق بصناديق جمع الأموال والصناديق الاستثمارية. وفي بند جمع الأموال، كانت هناك زيادة في المصروفات قدرها ٠,٣ مليون دولار مقابل الميزانية المعتمدة البالغة ٢٢,٥ مليون دولار. وتعزى هذه الزيادة إلى أنشطة البحث والتطوير التي اضطلع بها لاختبار النهج المبتكرة في جمع الأموال في عدد مختار من اللجان الوطنية. وفي بند دعم المكاتب القطرية، تحققت وفورات في تكاليف الوظائف قدرها ٠,٩ مليون دولار (١٨ في المائة) من مجموع مخصصات الميزانية البالغة ٥,٣ ملايين دولار لتكاليف الوظائف والتكاليف غير المتعلقة بالوظائف.

٢٦ - وبلغ مجموع تكاليف اضطلاع المكاتب القطرية بجمع الأموال مباشرة ٢٩,٢ مليون دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة ٤٤,٩ مليون دولار. وأسفر ذلك عن وفورات قدرها ١٥,٦ مليون دولار (٣٥ في المائة)، بلغت منها التكاليف الممولة من الموارد الأخرى لجمع الأموال مباشرة ٢٧,٩ مليون دولار مقارنة بالحد الأقصى المعتمد للموارد الأخرى البالغ ٤١ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وهو ما يعني حدوث فرق موجب قدره ١٣,١ مليون دولار (٣٢ في المائة). وبلغت تكاليف اضطلاع

المكاتب القطرية بجمع الأموال مباشرة، الممولة من الموارد العادية، ١,٣ مليون دولار مقارنة بالمخصصات المعتمدة لعام ٢٠١٦ البالغة ٣,٩ ملايين دولار، وهو ما يعني تحقق فرق موجب قدره ٢,٦ مليون دولار (٦٦ في المائة). وبلغت المصروفات في بند التسويق والاتصال ٧,٤ ملايين دولار من مجموع مخصصات الميزانية البالغة ٨ ملايين دولار، وتعزى الوفورات البالغة ٠,٦ مليون دولار (٧ في المائة) إلى عدم شغل وظائف وإلى وفورات في التكاليف الأخرى المتصلة بالوظائف. وفي بند المشتريات، تحققت وفورات قدرها ٠,٣ مليون دولار (٢٩ في المائة) من مجموع مخصصات الميزانية البالغة ١,٢ مليون دولار، تعزى إلى عدم شغل وظائف. وتحققت وفورات قدرها ٠,١ مليون دولار في تكاليف مشاركة القطاع الخاص الممولة من الموارد العادية، من مجموع الميزانية المعتمدة للموارد العادية البالغة ٥,١ ملايين دولار. وإضافةً إلى ذلك، أنفق في عام ٢٠١٦ مبلغ قدره ٠,٧ مليون دولار من الحد الأقصى المعتمد للموارد الأخرى المخصصة لمشاركة القطاع الخاص والبالغ ٢ مليون دولار.

مصروفات الصناديق الاستثمارية

٢٧ - من أجل تمكين الشعبة من توسيع نطاق جمع الأموال وحشد الموارد على نحو أكثر فعالية لفائدة الأطفال من خلال أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص، وافق المجلس التنفيذي في قراره ٣/٢٠١٦ على تخصيص مبلغ ٦٠ مليون دولار للصناديق الاستثمارية في عام ٢٠١٦. وتهدف هذه الصناديق إلى زيادة قدرة اللجان الوطنية والمكاتب القطرية لليونسيف على بناء قاعدة دعم أوسع نطاقاً لجمع الأموال من الأفراد وقطاع الشركات، وعلى اختبار وتقييم المبادرات الجديدة المدرة للدخل، مع التركيز بصفة أساسية على المشاريع التي تدر معدلات عائد عالية. وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع مصروفات الصناديق الاستثمارية ٦٤,٣ مليون دولار، مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة ٦٠ مليون دولار. ومولت المصروفات الإضافية البالغة ٤,٣ ملايين دولار من الوفورات التي تحققت في التكاليف التشغيلية، بموافقة المراقب المالي، من أجل استثمار الأموال في اللجان الوطنية والمكاتب القطرية العالية الأداء، بهدف تنمية الإيرادات في المستقبل عن طريق اكتساب مانحين يوفرون موارد عادية مستدامة.

٢٨ - وخصصت أموال الصناديق الاستثمارية لـ ٩٥ مشروعاً لأنشطة جمع الأموال في ٤٠ بلداً، مع تركيز الأموال على الأنشطة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لجمع الأموال في الأسواق التي توجد بها أكبر الإمكانيات. ويتمثل ذلك مع عام ٢٠١٥، حين استثمرت الأموال في ١٢٧ مشروعاً لأنشطة جمع الأموال في ٤٢ بلداً. وخصصت حصة صغيرة ولكن مهمة من ميزانية عام ٢٠١٦ لأنشطة جمع الأموال من التركات، التي تتيح عائداً أكبر ومستويات مرتفعة من الموارد العادية في الأجلين المتوسط والطويل.

٢٩ - ويتوقع أن تولد الاستثمارات في عام ٢٠١٦ عائداً إجمالياً قدره ٣ دولارات على الأقل مقابل كل دولار مستثمر على مدى ٣٦ شهراً، ويتوقع أن تدر هذه المبالغ عائداً لا يقل عن ١٩٠ مليون دولار من الإيرادات الإجمالية على مدى السنوات الثلاث القادمة. وقد استخدمت جميع أموال الصناديق الاستثمارية في برامج تنمية عمليات جمع الأموال، حيث خصص مبلغ ٥٥,٣ مليون دولار (أكثر من ٨٦ في المائة) للمشاريع التي تدعم بصورة مباشرة الحصول على تعهدات بالتبرع. وخصص الرصيد المتبقي لأنشطة جمع الأموال من التركات والأنشطة الأخرى المتعلقة بتحويل المانحين النقديين/المانحين لمرة واحدة إلى مانحين منتظمين/متعهدين بالتبرع.

٣٠ - وشملت الأنشطة المتعلقة بالحصول على تعهدات بالتبرع بالإعلان في التليفزيون، واستقطاب المانحين بإجراء مقابلات معهم وجها لوجه، والتسويق عبر الزيارات المنزلية والهاتف. ويواصل نموذج الصناديق الاستثمارية تحقيق نجاح كبير، إذ ولّدت التعهدات بالتبرع مبلغ ٦٥٣ مليون دولار من إجمالي المساهمات في عام ٢٠١٦ مقارنة بالمساهمات البالغة ٦١٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥، مما يجعل التعهد بالتبرع أهم مسار لتدفق الإيرادات من القطاع الخاص لليونيسيف، وأكبر مصدر وحيد للموارد العادية. وزاد عدد المانحين المتعهدين بالتبرع إلى ٤,٥ ملايين مانح في عام ٢٠١٦، وتحسنت نسبة استبقاء المانحين في جميع أسواق جمع الأموال من القطاع الخاص.

٣١ - ولا تزال أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص تحقق عائدات كبيرة، إذ تمثل ثلث الإيرادات الكلية لليونيسيف. فقد حقق مجموع الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص المبلغ المستهدف في خطة اليونيسيف لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠١٦ وهو ١,٣٣ بليون دولار، يمثل مبلغ ٦٢٣ مليون دولار منه موارد عادية و ٧٠٩ ملايين دولار موارد أخرى. ويمثل مبلغ ٦٢٣ مليون دولار من الموارد العادية أعلى مبلغ يتحقق في أي سنة من السنوات من إيرادات الموارد العادية، وهو يفوق إيرادات السنة السابقة بنحو ٩٥ مليون دولار. ويعزى ذلك أساساً إلى الجهود المتضافرة التي تركز على استبقاء فرادى الجهات المانحة لليونيسيف وزيادة عددها.

٣٢ - وقد ثبت أن استقطاب المانحين المتعهدين بالتبرع هو أكثر السبل فعالية لإشراك فرادى الداعمين وتأمين دعم مالي موثوق في الأجل الطويل في كل سوق استخدم فيه ذلك الدعم. وهو أكبر قناة وحيدة للإيرادات المجموعة من القطاع الخاص لليونيسيف، وقد حقق في عام ٢٠١٦ إيرادات إجمالية قدرها ٦٥٣ مليون دولار. كما أنه يمثل أكبر مساهمة من القطاع الخاص في الموارد العادية. فقد مثلت الإيرادات المتأتية من ٤,٥ ملايين من المانحين المتعهدين بالتبرع أكثر من ثلث مجموع إيرادات اليونيسيف المجموعة من القطاع الخاص في عام ٢٠١٦. كما ثبت أن المنح عن طريق التعهد بالتبرع يمثل وسيلة مرنة في مواجهة التحديات الاقتصادية وقد نما على الرغم من حركات أسعار الصرف غير المواتية. وتمثل منح التراك أيضاً مجالاً متنامياً لعطاء الأفراد، ويتوقع أن تشهد السنوات العشر القادمة أكبر عملية لانتقال الثروة من جيل إلى جيل.

٣٣ - ويجري منذ عام ٢٠١٤ تركيز استثمارات قيمتها ٢٤١ مليون دولار من الصناديق الاستثمارية على توجيه منح المتعهدين بالتبرع ومنح التراك في اللجان الوطنية والمكاتب القطرية وقد حقق هذا المبلغ معدل عائد على الاستثمار قدره ١:٣,٤ على مدى ثلاث سنوات، بزيادة طفيفة على العائد المتوقع وهو ١:٣. ويزيد هذا المعدل في الأجل الطويل (يقدر بمعدل ١:٨ على مدى عشر سنوات) مع استمرار استبقاء المانحين المتعهدين بالتبرع على مدى فترة متوسطها عشر سنوات.

٣٤ - ويبين تحليل حالة أجريت في عام ٢٠١٦ لإمكانات زيادة منح الأفراد في أسواق اللجان الوطنية والمكاتب القطرية على حد سواء أن هناك مجالاً كبيراً لزيادة كل من منح المتعهدين بالتبرع ومنح التراك. وحتى يتسنى الاستفادة من هذه الإمكانيات وإعطاء دفعة أكبر لنمو الإيرادات لدعم الخطة الاستراتيجية الجديدة، تطلب اليونيسيف مخصصات إضافية قدرها ١٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٧ للصناديق الاستثمارية وغيرها من الاستثمارات الرئيسية لدفع النمو الكبير في الإيرادات خلال السنوات الأربع المقبلة.

إشراك القطاع الخاص والدعوة

٣٥ - الركيزة الثانية لخطة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ هي توسيع نطاق العمل الاستراتيجي مع القطاع الخاص وتعزيز حقوق الأطفال من خلال أنشطة الدعوة في جميع قطاعات المجتمع. وفي عام ٢٠١٦، وصلت الشعبة بناء قدرات اللجان الوطنية والمكاتب القطرية على العمل المتكامل مع القطاعين العام والخاص لتعزيز حقوق الأطفال. وبدأت الشعبة خلال ذلك العام تعميم إطار للنتائج على اللجان الوطنية والمكاتب القطرية، يدعو إلى اتباع نهج شامل في إشراك القطاعين العام والخاص يخضع للمساءلة ويبين حدوث تغيير حقيقي. وأدى تعميم هذا الإطار إلى بداية مشجعة في الإبلاغ على نطاق الركائز الثلاث للإطار^(٢)؛ وهي الركيزة ١، مؤسسات الأعمال تحترم حقوق الطفل؛ والركيزة ٢، الاستفادة اليونيسيف من الأصول الأساسية لمؤسسات الأعمال في تخطيط برامج المنظمة وتنفيذها؛ والركيزة ٣، تعزيز الدعوة والتثقيف بحقوق الطفل.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٦، طبق نهج استراتيجي في الدعوة مع مؤسسات الأعمال ومن أجلها كفل أن يكون الأطفال في صميم خطط هذه المؤسسات وخطط الاستدامة. وأحرز تقدم في بناء قاعدة الأدلة لهذه المؤسسات لكي تعالج الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تحدثها على حقوق الطفل. وقدمت الشعبة أيضاً الدعم للجان الوطنية للاضطلاع بأنشطة الدعوة في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بحقوق الطفل لدى اليونيسيف. وقد أتاحت أزمة اللاجئين والمهاجرين، ولا سيما الأزمة في أوروبا، والأزمات الإنسانية (بما فيها حالات الطوارئ الصامتة) فرصاً لتعلم الدروس وتطبيقها على الصعيد العالمي.

٣٧ - وفيما يتعلق بالركيزة ١، قطعت أشواط كبيرة في بناء قاعدة الأدلة لمؤسسات الأعمال لكي تعالج الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تحدثها على حقوق الطفل. واستناداً إلى إطار نتائج إشراك القطاعين العام والخاص والأدوات التي وضعتها اليونيسيف والتقييمات التي أجرتها، استفادت الشعبة واللجان الوطنية والمكاتب القطرية من النتائج المتعلقة بالأطفال من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومؤسسات الأعمال.

٣٨ - ويعمل أكثر من ٣٠ مكتباً قطرياً من خلال نهج تقوم على أصحاب المصلحة المتعددين على معالجة الآثار المترتبة على حقوق الطفل في الصناعات ذات الأولوية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعدين والسفر والسياحة. وعلى سبيل المثال:

(أ) انتهت فييت نام والمكسيك من إعداد دراسات عن أثر السفر والسياحة بالتعاون مع خمس من الشركات الدولية واللجان الوطنية والرابطات في هذا القطاع.

(ب) في مدغشقر، نفذ برنامج بالتعاون مع وزارة السياحة قدم فيه التدريب لأكثر من ٩٠٠ شركة وطنية في مجال حقوق الطفل ومؤسسات الأعمال.

(ج) في منغوليا، أنجزت اللجنة الوطنية لليونيسيف دراسة عن آثار صناعة التعدين على الهجرة الداخلية. ونشرت اليونيسيف أيضاً مجموعة مواد جديدة تتعلق بحقوق الطفل والتعدين وأنشأت فريقاً عاملاً من أصحاب المصلحة المتعددين لوضع قائمة مرجعية بحقوق الطفل وأمنه لتكون أداة تكميلية للمبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان.

(٢) استناداً إلى عينة أولية من ٢٨ لجنة وطنية و ٣٠ مكتباً قطرياً.

(د) في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نفذت اليونيسيف مجموعة أنشطة وأدوات محددة في مجال القيادة الفكرية، مثل أداة التقييم الذاتي لحقوق الطفل التي تنفذها شركة تشغيل الهواتف المحمولة، وورقة مناقشة عن السياسات المتعلقة ببروتوكولات السلامة والخصوصية وجمع البيانات، ومقالات يتعلّق محتواها بحقوق الطفل في العالم الرقمي.

(هـ) بينت دراسات أخرى مجالات اهتمام رئيسية تتعلّق بالأطفال في مجالات التسويق والإعلان ووسم المنتجات وغير ذلك من العناصر التي تؤثر على التغذية. وذكر بلدان على الأقل أن الوقاية من السمّنة هي أحد مجالات العمل لديهما. وأنجزت تقييمات تركز على سلسلة الإمداد في قطاعات الملابس والأحذية والشاي وزيت النخيل والكافكاو وشرع في تنفيذ مشاريع رائدة تركز على تحسين الممارسات لإعلاء حقوق الطفل في إندونيسيا وبنغلاديش وفيت نام وكوت ديفوار وماليزيا والهند، وذلك بالتعاون مع ١٤ من مؤسسات الأعمال الوطنية و ٦ من الشركات صاحبة العلامات التجارية الدولية، وبمشاركة من اللجان الوطنية.

(و) من خلال منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين معني بالمناسبات الرياضية الكبرى، أثرت اليونيسيف على الحوارات المتعلقة بالسياسات مع هيئات رياضية دولية فيما يتعلّق بسياساتها وممارساتها بشأن حقوق الإنسان وحقوق الطفل.

٣٩ - وتساعد قاعدة الأدلة المتعلقة بمسألة حقوق الطفل ومؤسسات الأعمال في بيان مدى الأهمية البالغة لإشراك هذه المؤسسات في المسائل المتعلقة بحقوق الطفل بالنسبة لتحقيق أهداف البرامج القطرية ونواتجها، وذلك في مسائل من قبيل توفير العمل اللائق، وحماية الطفل، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والرضاعة الطبيعية، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والصحة والتغذية. وتشمل النتائج تنقيح السياسات والأنظمة والمعايير الحكومية المتعلقة بمؤسسات الأعمال من أجل تحسين أعمال حقوق الطفل. وعلى سبيل المثال، أدمجت اللجنة الهولندية لليونيسيف حقوق الطفل في العهد الهولندي للعمل التجاري المسؤول في قطاعي الملابس والذهب.

٤٠ - وفيما يتعلّق بالركيزة ٢، تواصل نمو الطلب من البلدان على النهج والحلول المبتكرة من أجل الوصول إلى أشد الأطفال تمهيشاً على نطاق واسع، إلى جانب الاهتمام الذي أبدته مؤسسات الأعمال للمساهمة في النتائج بشكل يتجاوز المساهمات النقدية. وفي هذا السياق، واصلت الشعبة ومكتب الابتكار التعاون في قيادة أشكال جديدة للمشاركة تستفيد من الأصول الأساسية لمؤسسات الأعمال، كالدراية والبيانات والشبكات والمنتجات والقنوات الرقمية والتكنولوجيات الجديدة (بصفة رئيسية مع الصناعات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات) لوضع حلول تلبي الاحتياجات الخاصة للأطفال. ويساعد التعلم من هذه المشاريع التجريبية على إرساء الأساس لوضع نهج ذي طابع استراتيجي ومنهجي أكبر لإشراك مؤسسات العمل يتيح لليونيسيف تسخير الأصول الأساسية لهذه المؤسسات. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

(أ) تقوم اليونيسيف حالياً من خلال عملها مع مهندسي شركة غوغل وباستخدام البيانات التي تتلقاها من شركات أماديوس وآي بي إم وتويتر بتنفيذ مشروع رائد اسمه "الصندوق السحري"، وهو آلية لتعزيز تنفيذ البرامج باستخدام معلومات وتحليلات آنية. وعلى

سبيل المثال استخدمت بيانات السفر وبيانات الهواتف المحمولة في البلدان المتضررة من فيروس زيكا لتتبع أنماط تنقل السكان والمساعدة على التنبؤ بانتشار الفيروس أثناء فترة تفشيه.

(ب) أتاح التعاون مع شركة Facebook Free Basics في أكثر من ٥٠ بلداً تمكين أكثر من ١,٥ مليون شخص من الحصول شهريا على معلومات ومشورة منقذتين للحياة لتأمين صحة وسلامة الشباب والأسر.

٤١ - وعلى وجه الخصوص، أعدت الشعبة وثيقة إرشادية بعنوان "الأطفال في الأزمات الإنسانية: ما الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات الأعمال"^(٣) بالتعاون مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة للتوعية بالدور الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسات الأعمال في تخفيف حدة المخاطر التي تتهدد حقوق الطفل وبشأن الفرص المتاحة لهذه المؤسسات لدعم وتعزيز حقوق الطفل ورفاهه في السياقات الإنسانية.

٤٢ - وبين تحليل أجرته الشعبة^(٤) لعينة من التقارير السنوية للجان الوطنية والمكاتب القطرية أن أكثر من نصف المكاتب القطرية و ١٠ في المائة من اللجان الوطنية تستفيد من الأصول الأساسية لمؤسسات الأعمال لتحقيق نتائج، وذلك بصفة أساسية من خلال عملها مع الجهات التالية:

(أ) قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي وفر نظم معلومات وخدمات إرسال البيانات لتنفيذ مبادرات مثل برامج تسجيل المواليد، أو تتبع الأوبئة وناقلات الأمراض، أو التدريب وبناء القدرات من أجل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو البث الإذاعي بغرض التعبئة الاجتماعية؛

(ب) الشركات والقنوات الإعلامية، التي وفرت خدمات البث الإذاعي لحملة التوعية؛

(ج) القطاع المالي، الذي وفر خدمات من قبيل المعاملات المصرفية وقروض التمويل البالغ الصغر الميسورة التكلفة، أو قام بتعبئة الأموال.

٤٣ - وبالنسبة للركيزة ٣، قدمت الشعبة طوال عام ٢٠١٦ الدعم للجان الوطنية للاضطلاع بأنشطة الدعوة بشأن استجابة اليونيسيف لأزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا، ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والجهود المبذولة للتصدي لفقر الأطفال على الصعيد الوطني.

٤٤ - وأمكن إيصال صوت اليونيسيف من خلال الجهود التي تبذلها اللجان الوطنية في ألمانيا وإيطاليا وسلوفينيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهنغاريا واليونان، وغيرها، في مجال الدعوة من أجل حقوق الأطفال اللاجئين والمهاجرين. ونتيجة لهذه الجهود، اعتمدت الوزارة الاتحادية الألمانية لشؤون الأسرة وكبار السن والمرأة والشباب المعايير الدنيا لحماية الأطفال والشباب والنساء في مراكز إيواء اللاجئين، وعممت تلك المعايير في جميع أنحاء البلد. وقامت اللجنتان الوطنيتان في فرنسا والمملكة المتحدة بجمع أدلة عن الحالة العصبية للأطفال غير المصحوبين بذويهم في المستوطنات العشوائية بمديني كاليه ودانكرك في فرنسا^(٥)، وضم صوتيهما إلى أصوات المنظمات الأخرى في الدعوة

(٣) اليونيسيف والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، *Children in Humanitarian Crises: What business can do*, September 2016، انظر الموقع الشبكي: www.unicef.org/corporate_partners/index_92759.html.

(٤) استناداً إلى عينة أولية من ٢٨ لجنة وطنية و ٣٠ مكتباً قوطياً.

(٥) من خلال الدراسة المعنونة Neither Safe Nor Sound: Unaccompanied children on the coastline of the English Channel and the North Sea، التي أعدتها اللجنة الوطنية لليونيسيف في فرنسا واللجنة الوطنية لليونيسيف في المملكة المتحدة ومؤسسة شركة EDF، حزيران/يونيه ٢٠١٦.

من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الأطفال المتضررين. ونتيجة لذلك، استثمرت كلتا الحكومتين في تعجيل "إجراءات دبلن"، التي تحدد بسرعة الدولة العضو المسؤولة عن البت في طلب اللجوء وتكفل نقل طالب اللجوء إلى تلك الدولة - أثناء وبعد إغلاق المستوطنة العشوائية في كاليه. واستفاد من تلك التدابير أكثر من ٧٥٠ طفلاً جرى نقلهم إلى المملكة المتحدة. وفي إيطاليا، أثمرت جهود الدعوة التي اضطلعت بها اللجنة الإيطالية لليونيسيف والمجتمع المدني على مدى أكثر من عامين، في جملة جهود، عن صدور قانون جديد في عام ٢٠١٦ تنص أحكامه على تحسين خدمات الوصاية للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم وتوفير رعاية أكبر لهم وتكفل ارتفاع معايير الإقامة لهؤلاء الأطفال.

٤٥ - وقدمت اللجان الوطنية مساهمات كبيرة في جهود الدعوة التي تبذلها اليونيسيف لوضع مؤشرات عالمية تركز على الأطفال لقياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وباستخدام البيانات المقدمة من اليونيسيف، حثت هذه اللجان حكوماتها على إدراج مؤشرات تتعلق بالطفل قوية ومفيدة وقابلة للقياس في القائمة النهائية التي يجري التفاوض بشأنها لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لجهودها المتضافرة، أدرجت القائمة التي أعدتها اليونيسيف بالمؤشرات الموصى بها بأكملها تقريباً وأيدتها الأمم المتحدة.

٤٦ - وبين تحليل لعينة من تقارير المكاتب القطرية واللجان الوطنية^(٦) أن ٧٠ في المائة من المكاتب القطرية و ١٨ في المائة من اللجان الوطنية تعمل بصورة نشطة مع الشركات في مجال الدعوة من أجل تعزيز حقوق الطفل ورفاهه في سياسات تلك الشركات وممارساتها. وفي عام ٢٠١٦، طبق نهج استراتيجي في الدعوة مع مؤسسات الأعمال ومن أجلها، كفل أن يكون الأطفال في صميم خطط الأمم المتحدة ومؤسسات الأعمال وخطط الاستدامة، وعزز أولويات اليونيسيف في مجالي الدعوة وإقامة الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح الأطفال. ويستند هذا النهج إلى استراتيجية متعددة المحاور تتضمن العناصر التالية:

(أ) العمل في منتديات رئيسية لأصحاب المصلحة المتعددين، مثل الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٦ الذي وجهت فيه اليونيسيف الاهتمام إلى المسائل المتعلقة بالأطفال والعمل الإنساني، ودعت إلى توجيه المزيد من الدعم للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة الأمد؛

(ب) جهود الدعوة من خلال الاستفادة من خطة عمل الأمم المتحدة - مؤسسات الأعمال (أثناء مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني^(٧)) ومن خلال مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال^(٨) والتعاون فيما بين الوكالات (من خلال شبكة جهات التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص) لتعزيز تعبئة القطاع الخاص لدعم التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها.

٤٧ - ووضعت الشعبة مبادئ توجيهية لتنفيذ مبادرة "المدن الصديقة للأطفال". وعملت اللجان الوطنية بنشاط على إنجاح هذه المبادرة، إذ تشارك فيها ٢٤ لجنة وطنية واعترفت بأكثر من ٩٠٠ بلدية باعتبارها مدناً صديقة للأطفال، وبتزايد هذا العدد بسرعة.

(٦) استناداً إلى عينة أولية من ٢٨ لجنة وطنية و ٣٠ مكتباً قوطياً.

(٧) مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني؛ انظر الموقع الشبكي: www.worldhumanitariansummit.org.

(٨) انظر الموقع الشبكي: www.connectingbusinessinitiative.org.

٤٨ - واضطلعت الشعبة أيضاً بعملية لربط عناصر أهداف التنمية المستدامة بعناصر اتفاقية حقوق الطفل، لبيان كيف تتقاطع الأهداف مع حقوق الطفل. ونشرت الشعبة بالتعاون مع مكتب اليونيسيف الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا إطاراً للدعوة بشأن حالات الطوارئ الصامتة، ركزت فيه على الأزمة في نيجيريا والبلدان المجاورة.

٤٩ - وتم الوصول إلى نحو ٢,٥ مليون طفل من خلال مبادرات التثقيف بحقوق الطفل في أكثر من ٦٠٠٠ مدرسة. وينفذ العديد من المدارس حالياً مبادرة عالية الأثر هي مبادرة ”النهج المدرسية الكلية للتثقيف بحقوق الطفل“. ولتعزيز هذه المبادرة، أنتجت الشعبة مجموعة من أفلام الفيديو بالتعاون مع اللجان الوطنية في ألمانيا والبرتغال وسلوفاكيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة. ويجري استخدام هذه الأفلام في أنشطة الدعوة والتدريب مع المدارس الابتدائية والثانوية ووزارات التعليم والشركاء الآخرين في مجموعة من البلدان. وقدمت الشعبة أيضاً الدعم للجان الوطنية في جهودها لإعداد مواد عن الهجرة في إطار التثقيف بحقوق الطفل وفي مشاركتها في المبادرة المسماة ”أكبر درس في العالم“، التي تشرك الأطفال في المسائل المتعلقة بحقوقهم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أساس إعداد التقرير المالي عن جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه

٥٠ - ترد جميع الأرقام المتعلقة بالإيرادات والمصروفات في هذا التقرير على أساس الاستحقاق.

الفرق		الميزانية لعام ٢٠١٦		الميزانية لعام ٢٠١٥		الميزانية لعام ٢٠١٦		الميزانية لعام ٢٠١٦		الميزانية لعام ٢٠١٦		الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص
المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٦	المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٥	المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٦	المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٥	الميزانية لعام ٢٠١٦	الميزانية لعام ٢٠١٥							
الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد العادية	الموارد الأخرى	
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	
٥,٠	٠,٧	٥,٦	٠,٦	٥,٦	٠,٦	٥,٦	٠,٦	٥,٦	٠,٦	٥,٦	٠,٦	مشاركة القطاع الخاص
٦٤,٣	٦٤,٣	٥٨,٤	٦٠,٠	٥٨,٤	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٤,٣	٦٠,٠	٦٤,٣	الصناديق الاستثمارية
١٢٢,٩	٢٨,٦	١١٤,٠	٤٣,٠	١١٤,٠	٤٣,٠	١٦٩,٨	١٢٦,٨	١٥١,٥	٢٨,٦	١٢٢,٩	٣٣	مجموع مصروفات الشعبة
٠,٢	٠,٢	١,١	١,٤	١,١	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	٠,٢	٠,٢	٨٢-	نفقات مبيعات اللجان الوطنية
٠,٣	١,٩	٢,١	٠,٠	٢,١	٠,٠	٢,١	٠,٠	٢,١	٠,٠	٢,١	٠	اضمحلال القيمة
(٤,٦)	(٠,١)	(٤,٧)	٠,٠	(٤,٧)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	(٤,٧)	(٠,١)	١٥٤٥-	(مكاسب)/خسائر صرف العملات الأجنبية للشعبة
٥٠٤,٤	٦٧٨,٥	٤١٤,٠	٧٦٧,٠	٤١٤,٠	٧٦٧,٠	١٢٦٤,٨	٤٩٧,٨	١١٨٢,٩	٦٧٨,٥	٥٠٤,٤	٤-	صافي الفائض الآتي من القطاع الخاص

ثانياً - مشاريع القرارات

٥١ - ترد أدناه مشاريع القرارات المتعلقة بزيادة ميزانية جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشركات معه في عام ٢٠١٧ المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

ألف - المصروفات المدرجة في الميزانية للسنة المالية ٢٠١٧ فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشركات معه (لأغراض خاصة)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقدّر أن أهداف الإيرادات المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشركات معه للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ستستلزم استثمارات إضافية للاستفادة من فرص النمو.

٢ - يلاحظ أنه من أجل تحقيق أهداف الإيرادات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يوصي المجلس التنفيذي بالموافقة على مخصصات إضافية قدرها ١٢,٢ مليون دولار لعام ٢٠١٧ لاستثمار الأموال في فترة مبكرة بغية تعزيز الإيرادات المستدامة للبرامج خلال فترة الخطة الاستراتيجية لليونسيف ٢٠١٨-٢٠٢١.

٣ - يوافق بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٧ (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر) على زيادة المصروفات المدرجة في الميزانية للأغراض الخاصة من مبلغ ١٦١,٣ مليون دولار المعتمد في القرار ٢/٢٠١٧ (E/ICEF/2017/AB/L.1) الصادر في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى ١٧٣,٥ مليون دولار على النحو المفصل في الجدول أدناه.

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٨٠,٠	تكاليف الصناديق الاستثمارية الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة (تمت الموافقة على مبلغ ٧٠ مليون دولار)
٤٨,٢	التكاليف الأخرى لجمع الأموال من القطاع الخاص الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة (تمت الموافقة على مبلغ ٤٦ مليون دولار)
١٢٨,٢	مجموع تكاليف جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشركات معه الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة
٤٥,٣	تكاليف جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشركات معه الممولة من الموارد الأخرى لأغراض خاصة
١٧٣,٥	مجموع المصروفات المرصودة لأغراض خاصة